

ففرق بان الاضافة الى الجمل كلاضافة لانها في تقدير الانفصال فكانا غير متجانسين
واست خيرا به الاضافة التي في تقدير الانفصال هي التي يكون تخصيص المضاف
حاصلا بدونه وهما ليس كذلك فالاولى ان يقال ان المعارض لشبه الحرف لا بد
ان يكون امرا منفصلا عنه كما في في ذلك المشبه في الحرف هو المعنوي والمعارض
لزومه للاضافة والسبب في الظرف المذكور والموصولات هو مجرد الارتفاع
بلاجملة لزومها وما يع قطع النظر عن كون تلك الجملة مضافا اليها فلا يكون لزومها
الظرف للجملة معارضا على ان البسطة مضافة كما هو مذهب المحققين من ان
العامل في شرطها لا جوارها قوله الا ترى انك الى اخره اي طلبت ما يحتاج اليه في كل
الظروف المذكورة حيث يلزم في جميع التراكيب بعدها جملة او ما يقوم مقامها
وهو التثنية **قوله** في يوم مضى الى الجملة استدلال على ذلك لعدم تبيينه اجمالا
عدم التثنية لا بد لعل الاضافة لجواز ان يكون للبناء اذا نقول هذا منع لا يضر لانه
انما يبيى اذا اضيف على ان جوارها يريد المستبدك بقوله عدم تبيينه ما يشر
عزوه لبيتا فيمثل الا مرن فيشامل وبذلك سقط ادعاء انه فري يوم يفتح يقع
يوم فيجزم ان يكون تبيينه ترك الاجل ايضا للاجل الاضافة وذلك لانه ان كان
معربا فالمراد ظاهره وان كان مبني فذلك لانه لا يبيى للبعد اذ اذنه **قوله** من
حوسكان وعند ما ذكره من ان سيجان ملازم للاضافة هو المشهور ولا يوجد عليه
سيجان من علقه الفاخر لانه شاذ والشاذ لا يرد نقضا قال الخليل الرازي
سيجان مصدره كحال فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يصف ترك تبيينه
فقبل سيجان من يدي براه منه كقوله سيجان من علقه الفاخر وانما منع من الصرف
لانه معرفة وفراجه الف ونون انتهى واما عند وهل اسم لما كان حاصرا وقريب
فالاول نحو فلما راه مستمرا عنده والثاني ولقد لاه نزلة اخرى عند سائر
المستعملين عندها حجة الماوي وقد يكون الحضور والقرب معنويان نحو قوله الذي عنده
علم من الكتاب ويجوز ان يبيى عندك بيتا وقد نزل الزمان نحو الصبر عند الصبر
الاولى ولم يستعمل الا منصوبه مجلي الظرفية او مجروره بمن نحو ابينا وجهن
عندنا وقول العامة ذهبت الي عنده لحي وانما لم تستعرض لسند توعلا

الاولى

الايهام لانها تصدق على الجمل الستة والاسم كسوعينا ومن العرب من يبيتها
ومن العرب من يضمن فلم تستعمل الاضافة واما استعمالها غير مضافه فتقول
كل عندك عندي • لايساوي نصف عندي •
فمن كلام الوليد بن وليس يلحق خلافا للجرى بكل كلمة ذكرت مرادها لفظا
فان قيل ان تصدق تصرف الاسما وان تعرب ويجلي صلا قاله المصنف في
المعنى والمولد بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام المفتوحة العربي غير المحسن
وذو له فيه يغان تصدق تصرف الاسما يعني وان كان اللفظ الذي اراد به
لا يتصرف ومن هنا خرج الجواب عن قوله هذا المولد كل عندك ونصف عند
حيث صرنا جوارها بغير من معال سملها غير متصرف ولا بحر الامن وعيا
الاعراب فيقال حينئذ تصدق فعل ماض وتحت حرف ينصب ويوقع كمن
ان اولته بالمدرك كالعظا وهو تصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة
فان كان ثانيا ساكن الوسط فكيفه وسوف فهو تصدق في الصرف وتزله وان كان
على اكثر او ثانيا متحرك الوسط فهو غير متصرف تحت وعلى الجملة فيغير عند
الاعراب احكام منع الصرف فيصرف عند فقدان ما يقتضي المنع ويمنع
عند وجود المقتضى له على ما عرفت في محله واما على الحكاية وهي الاكثر فاقدم
عن الرضي يبيى باللفظ على ما مر عليه فيقال مثلا ضرب فعل ماض يقع
الها **قوله** وانما اعرب اللزاة واللذان الجواب عما يقاد اعتراضا ان اللذان
واللذين وايضا من الموصولات تصدق بها مفتقرا بالاصالة لا لجملة ويجري
فيه نظير ما تقدم من الاعتراض والجواب ومن العرف بين المشي والجمع
وكما تقدم يعلم انه فاع قول الحصيد هنا انما قاله على صورة التشبيه وليس
يقبل لانها متبئان لانه لا يبيى من الاسما الا ما يقبل التثنية لا تزي الى العلم
اذا فتح فانهم يدخلون ال عليه ويقولون في تبيينه زيد الزيدان ولا
يتناولون زيد ان ولو كان باقيا على التثنية الاول لم يجر ادخال ال عليه
والموصولات لا يمكن تقدير تنكيرها لانها معارف بالصلة وهي لا تقارن
وكذلك الكلام في هاتان وهاتان لان تعربيهما بالاشان وهي ملازمة لهما